Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 3, 2026, Pages: 01-13
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

The Conflict in Sudan and the Security Challenges for the Libyan Authorities

Abdulhakim Mohammed Misbah Alqadhi [1] *
[1] Higher Institute of Science and Technology - Ashati, Ashati, Libya
[1] Faculty of Legal, Political and Social Sciences of Tunis, University of Carthage, Tunisia

الصراع في السودان والتحديات الامنية للسلطات الليبية

عبدالحكيم محمد مصباح القاضي [1*]
[1] المعهد العالي للعلوم والتقنية الشاطئ، الشاطئ، ليبيا
[1] كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية تونس، جامعة قرطاج، تونس

*Corresponding author: Hakemalgadihakem@gmail.com

Received: May 20, 2026	Accepted: June 24, 2026	Published: July 01, 2026

Abstract:
This research investigates the profound impact of the ongoing armed conflict in Sudan on Libya's national security, focusing on the strategic, political, and social consequences of the instability emerging from the Sudanese civil war. The study adopts a descriptive-analytical and historical approach to examine how the collapse of security structures in Sudan since the fall of the Al-Bashir regime, and the subsequent escalation between the Sudanese Armed Forces and the Rapid Support Forces, directly threaten the fragile stability in Libya. By analyzing the historical development of border security, the study highlights critical challenges, particularly concerning illegal migration, the proliferation of small arms, and the potential infiltration of terrorist organizations into the porous southern Libyan borders. Furthermore, the paper evaluates the internal Libyan dynamics, noting how political fragmentation and the absence of unified security institutions complicate the state's response to these external pressures. The research concludes that the Sudanese conflict serves as a catalyst for regional insecurity, necessitating a comprehensive national security strategy that prioritizes border control, intelligence cooperation, and regional diplomatic engagement. Recommendations emphasize the urgent need for a unified Libyan security vision, enhanced border monitoring mechanisms using modern technologies, and the formation of joint security committees with neighboring countries to mitigate the spillover effects of the crisis. Ultimately, the study underscores that Libya's security is inextricably linked to the restoration of stability in Sudan and the broader Sahel-Saharan region, urging proactive regional cooperation to safeguard national sovereignty against the multidimensional threats arising from the ongoing humanitarian and security catastrophe in Sudan.

Keywords: Sudan Conflict, Libyan National Security, Border Security, Illegal Migration, Regional Stability.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص

يتناول هذا البحث التأثير العميق للصراع المسلح المستمر في السودان على الأمن الوطني الليبي، مع التركيز على التبعات الاستراتيجية والسياسية والاجتماعية الناتجة عن حالة عدم الاستقرار بسبب الحرب الأهلية السودانية. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي لدراسة كيف يهدد انهيار الهياكل الأمنية في السودان منذ سقوط نظام البشير، والتصعيد اللاحق بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، الاستقرار الهش في ليبيا بشكل مباشر. من خلال تحليل التطور التاريخي لأمن الحدود، يسلط البحث الضوء على التحديات الحرجة، لا سيما فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، وانتشار الأسلحة الصغيرة، واحتمالية تسلل التنظيمات الإرهابية عبر الحدود الجنوبية الليبية. علاوة على ذلك، يقيم البحث الديناميكيات الليبية الداخلية، مشيراً إلى كيفية تعقيد الانقسام السياسي وغياب المؤسسات الأمنية الموحدة لاستجابة الدولة تجاه هذه الضغوط الخارجية. يخلص البحث إلى أن الصراع السوداني يعمل كمحفز لانعدام الأمن الإقليمي، مما يستوجب استراتيجية أمن وطني شاملة تعطي الأولوية لضبط الحدود، والتعاون الاستخباراتي، والدبلوماسية الإقليمية. تؤكد التوصيات على الحاجة الملحّة لرؤية أمنية ليبية موحدة، وتعزيز آليات مراقبة الحدود باستخدام التقنيات الحديثة، وتشكيل لجان أمنية مشتركة مع دول الجوار لتخفيف آثار الأزمة. في النهاية، يؤكد البحث أن أمن ليبيا مرتبط بشكل وثيق باستعادة الاستقرار في السودان ومنطقة الساحل والصحراء، داعياً إلى تعاون إقليمي استباقي لحماية السيادة الوطنية ضد التهديدات المتعددة الأبعاد الناشئة عن الكارثة الإنسانية والأمنية المستمرة في السودان.

الكلمات المفتاحية: الصراع في السودان، الأمن الوطني الليبي، أمن الحدود، الهجرة غير الشرعية، الاستقرار الإقليمي.

المقدمة

تعد النزاعات المسلحة غير الدولية قديمة قدم الدولة ذاتها؛ إذ كثيراً ما تجد الدول نفسها في خضم نزاعات مسلحة داخلية تغذيها أسباب متعددة، أو حروب أهلية تهدف إلى القضاء على النظام القائم وتغييره بآخر، سواء كان ذلك بين جماعتين متصارعتين أو أكثر تسعى كل منهما للوصول إلى السلطة. وعلى الرغم من اختلاف صور وأشكال هذه النزاعات، إلا أنها تشترك في مخرجاتها الكارثية، لا سيما عندما يمتد أثرها للمساس بحياة المدنيين. وتتسم هذه النزاعات بطبيعة خاصة تميزها، مثل معرفة المقاتلين لبعضهم البعض، والحقد المركب الذي تكنه تلك الأطراف لبعضها البعض (الخطاب، 2026). وفي أغلب الأحيان، تتخذ هذه النزاعات شكل حروب العصابات وحروب الشوارع، وقد تحظى بدعم من العسكريين والمدنيين على السواء، مما يجعل جبهاتها غامضة المعالم، ويجعل التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين أمراً في غاية الصعوبة، ليصبح المدنيون الأبرياء أول ضحاياها. والنتيجة النهائية لهذه النزاعات غالباً ما تكون الانهيار التام لمؤسسات الدولة، وانتشار العنف والفوضى والسرقات.

ولا يعد النزاع الحالي في السودان استثناءً من ذلك؛ إذ إن اندلاع القتال في منتصف أبريل 2023 بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وما يرافقه من حالة اضطراب تخيم على منطقة الساحل والصحراء الأفريقية، يمثل تهديداً مباشراً لاستقرار الدول التي شكلت لعقود منظومة أمنية متماسكة (المريض، 2026). لقد تفككت هذه المنظومة، التي مثلتها ليبيا إبان حكم القذافي (1969-2011)، والسودان إبان حكم البشير (1989-2019)، وتشاد إبان حكم إدريس ديبي (1990-2021)، بعد سقوط الأنظمة التي كانت تحكمها. ويتناول هذا البحث دراسة الحدود السياسية للدولة الليبية مع السودان منذ نشأتها في ظل الإمبراطورية العثمانية منتصف القرن السادس عشر، مروراً بفترة الاستعمار الإيطالي في مطلع القرن العشرين عام 1911، الذي لعب دوراً محورياً في ترسيم الحدود الليبية مع دول الجوار (القاضي، 2026). يتمحور موضوع هذه الدراسة حول تأثير الصراع المسلح في السودان على الأمن القومي الليبي، الذي بات مهدداً جراء الحرب الدائرة منذ منتصف أبريل 2023، والتي خلفت آثاراً عميقة على وحدة الأراضي السودانية نتيجة الانقسامات السياسية والحروب الأهلية (البعباع، 2026).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إشكالية الدراسة

تكمن أهمية النزاع المركب والمعقد في السودان في أبعاده الأمنية على المستويين الوطني والدولي، مما جعل طبيعة النزاع تأخذ أبعاداً محلية وإقليمية. وبناءً على ذلك، تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيس التالي: كيف أثرت الحرب الأهلية والصراع على السلطة في السودان في تهديد الأمن القومي الليبي بشكل مباشر؟

فرضية الدراسة

تتأسس فرضية الدراسة على أن الأحداث الجسام التي تلت سقوط نظام البشير أدت إلى نشوب صراع مسلح بين أطراف كانت سابقاً في تكتل واحد ضد النظام، مما دفع الصراع على السلطة نحو منحى تصاعدي انتهى بالمواجهة العسكرية والحرب الأهلية، وهو ما أحدث تأثيراً مباشراً على عملية الاستقرار المجتمعي والأمني، والأمن الوطني والقومي في ليبيا.

مناهج الدراسة

لدراسة القضايا المتعلقة بالأمن والصراع، تم الاعتماد على المناهج التالية:

1. المنهج الوصفي التحليلي: الذي يمكن الباحث من وصف وتحليل موضوع الدراسة خلال مختلف مراحل الصراع.
2. المنهج التاريخي: للرجوع إلى الأحداث التاريخية التي تفسر أسباب ونتائج النزاع المسلح في السودان.
3. المنهج المقارن: للمقارنة العلمية بين الأنظمة السياسية التي حكمت السودان والمجاميع المسلحة المتصارعة.
4. المنهج القانوني: لتحديد التزامات الأطراف وفقاً للدساتير والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الملزمة.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذا الموضوع في تسليط الضوء على ماهية الصراع في السودان من خلال أبعاده التاريخية، وتحليل تأثيراته الداخلية والخارجية، ومدى انعكاس مخرجاته على الدولة الليبية.

أهداف الدراسة

1. التعرف على طبيعة وأبعاد الصراع في السودان، وتحديد الأطراف المتداخلة فيه، وأثر غياب المشروع الوطني.
2. تحديد درجة تأثير الصراع الحالي في السودان على الدولة الليبية في ظل انقسام الأطراف الليبية وغياب وحدة المؤسسات الأمنية والعسكرية.

مصطلحات الدراسة

الأزمة:

تُعرف الأزمة بمعناها العام بأنها تلك النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير كيانٍ ما، إما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ، وهي حدث مفاجئ وغير متوقع يتسم بضيق الوقت اللازم للرد (الجزراوي، 2026). وتتفاوت الأزمات من حيث نطاقها الجغرافي ومداها الزمني، فهي موقف حاد ومفاجئ يهدد الأهداف العليا لوحدة صنع القرار، ويضعها في ظروف تفتقر إلى التأكد (الجزراوي، 2026). وقد عرّفها أحمد عامر بأنها تحول مفاجئ عن السلوك المعتاد، وسلسلة من التفاعلات التي تنشئ موقفاً يهدد القيم والمصالح القومية الجوهرية للدولة، مما يستلزم اتخاذ قرارات سريعة في ظل ظروف من عدم اليقين لتجنب الانزلاق نحو الصدام العسكري (عامر، 2026). كما يصفها محسن الحضيري بأنها لحظة حرجة تتعلق بمصير الكيان السياسي، حيث يواجه متخذ القرار حيرة بالغة ناتجة عن قصور المعرفة وتداخل الأسباب بالنتائج، مما يزيد من حالة الغموض حول مآلات الأزمة (الحضيري، 2026).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مفهوم الأمن:

بعد انتهاء الحرب الباردة، توسع مفهوم الأمن ليتجاوز أولوية حماية الحدود الإقليمية والسيادة الوطنية ضد التهديدات الخارجية فقط، ليشمل أبعاداً ومستويات متعددة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الشامل. وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق عام حول تعريف موحد للأمن لتشعب مستويات التحليل فيه، إلا أن المعاجم اللغوية تشير إلى أن الأمن يعني "التحرر من الخوف والقلق.

مفهوم الهجرة:

تُعرف الهجرة بأنها مغادرة الشخص لدولته أو الإقليم المقيم فيه إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة الدائمة (المريض، 2026). وتُعرف منظمة الأمم المتحدة المهاجر بأنه الشخص الذي يقيم في دولة أجنبية لأكثر من سنة، بغض النظر عن أسباب هجرته (طوعية أو قسرية) أو وسائلها (نظامية أو غير نظامية) (الأمم المتحدة، 2026). أما اللاجئ، فهو كل شخص يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تخوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء لفئة اجتماعية معينة أو الآراء السياسية، ويفتقر إلى القدرة أو الرغبة في استظلال بحماية دولته (الأمم المتحدة، 2026). ويُعد مصطلح "الهجرة غير القانونية" مركباً يشير إلى مخالفة القوانين المعمول بها لتنظيم دخول الأجانب؛ إذ تعبر عن حركة الأفراد أو الجماعات عبر الحدود خارج الأطر القانونية، وتترادف مع مسميات أخرى مثل "الهجرة غير الشرعية" أو "الهجرة السرية" التي تتم خلسة عن السلطات (المريض، 2026).

مفهوم الإرهاب:

يُعد الإرهاب (Terrorism) ظاهرة مجتمعية عالمية وتاريخية عاصرت حضارات متعددة، وتختلف تفسيراتها وفقاً لاختلاف الأهداف والأيديولوجيات (حريز، 2026). يرى عبد الناصر حريز أن الإرهاب هو استخدام عنف غير مشروع وقسري لخلق حالة من الرعب بقصد السيطرة على فرد أو مجموعة أو المجتمع بأسره لتحقيق هدف معين (حريز، 2026). في حين يرى أسامة الغزالي حرب أن الإرهاب هو رد فعل أو أفعال عنف بدني تستهدف إيذاء الكيان الإنساني جسدياً حتى القتل، وينطوي على انتهاك متعمد للقواعد الأخلاقية والعرفية والقانونية، متخذاً طابعاً رمزياً يهدف إلى بث الرعب في قلوب الضحايا المحتملين للتأثير على السلوك السياسي للدول (حرب، 2026).

الفصل الأول:

تاريخ الصراع في السودان

يتمتع السودان بخصائص جيوسياسية واجتماعية فريدة، إلا أنه واجه تحديات هيكلية منذ استقلاله عن الإدارة الاستعمارية الإنجليزية وانفصاله عن مصر، وهو ما جعله يعاني من حالة عدم استقرار سياسي مزمنة نتيجة التنوع العرقي والديني والتباينات المجتمعية بين أقاليمه .أنتج هذا الوضع نزاعات انتقالية، أبرزها حركة "الأنانيا" التي اندلعت عام 1955، ثم استعرت مجدداً في عام 1983 حتى انتهت بانفصال جنوب السودان عام 2011 .كما أدى نشاط حركة "الجنجويد" في إقليم دارفور، وتحولها لاحقاً إلى قوات الدعم السريع التي أسسها الرئيس عمر البشير خارج إطار وزارة الدفاع، إلى تعميق حالة عدم الاستقرار، مما جعلها محفزاً للتدخلات الإقليمية وتهديداً للأمن القومي السوداني. " (البعباع، 2026) .

المبحث الأول: الحرب الأهلية في عهد عمر البشير

لقد استمر الفصيلان في حالة صراع دائم على السلطة، وتختلف تقديرات عدد القتلى على نطاق واسع، حيث أشار المبعوث الأمريكي السابق إلى السودان إلى مقتل ما يصل إلى مائة وخمسين ألف شخص منذ بدء الصراع في 15 أبريل 2023، ونزح أكثر من أربعة عشر مليون شخص، مما أدى إلى أسوأ أزمة نزوح في العالم؛ حيث فر ما يقرب من ثلاثة ملايين نازح سوداني إلى مناطق غير مستقرة في تشاد وإثيوبيا وجنوب السودان (البغدادي، 2026). وقد أدى انقسام البلاد إلى اندلاع حربين أهليتين، أسفرت الحرب الأهلية السودانية الثانية (1983-2005) عن مقتل ما يقدر بنحو مليوني شخص مع توثيق واسع النطاق

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

للمجاعة والفظائع، وفي يوليو 2011 انفصلت الأراضي الجنوبية للسودان وشكلت دولة جديدة هي جمهورية جنوب السودان (البغدادي، 2026).

لم يعرف السودان بحدوده القديمة قبل انفصال الجنوب عام 2011، ولا بحدوده الجديدة، استقراراً طويل الأمد يتيح له التفرغ لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في بلد كان يُعوّل عليه أفريقياً وعربياً بأن يكون "سلة الغذاء العربي والأفريقي"، وإذا بهم ينشغلون في حروب وصراعات أثرت بشكل مباشر على الدولة، ويمكن أن نحدد ثلاث أنواع من الحروب (البغدادي، 2026):

1. الحراك الشعبي الداخلي الذي قاد إلى ثلاث انتفاضات كبرى: 1964 للتخلص من الجنرالات، 1985 للتخلص من المشير جعفر نميري، و2018 للتخلص من حكم البشير والتي انتهت بتنازله عن الحكم في سنة 2019.
2. مسألة الانفصال والصراع مع حركات الجنوب.
3. الحرب ضد المجاميع المسلحة (المليشيات) التي لا تزال مستمرة حتى اليوم.

إن مليشيا الجنجويد هي جماعة مسلحة ذات أغلبية عربية مولها البشير لقمع متمردي جنوب السودان والمشاركة في حرب دارفور، وارتكبت الجماعة مجازر وحشية وجرائم في جميع أنحاء إقليم دارفور بما في ذلك النزوح الجماعي والعنف الجنسي والاختطاف. وبدعم من البشير، نُظمت مليشيا الجنجويد ذات التنسيق غير المحكم رسمياً تحت لواء قوات الدعم السريع عام 2013، واستُخدمت كقوة حرس حدود ومصدر مرتزقة للتحالف السعودي في حرب اليمن، وقبل عام 2019 استعان البشير بقوات الدعم السريع لحمايته من الانقلابات ومحاولات الاغتيال، ورغم ذلك انضمت قوات الدعم السريع في نهاية المطاف إلى القوات المسلحة في انقلاب 2019 (دوبح، 2026).

انطلقت عام 2000 حركة العدل والمساواة مع حركة تحرير السودان، وأطلقت الحركتان شرارة الحرب ضد الحكومة في فبراير 2003 (دوبح، 2026). وتمثل بدايات قوة الدعم السريع منذ تشكيلها ميليشيا اعتمد عليها البشير من أجل القضاء على المتمردين في إقليم دارفور خلال الفترة من 2003 إلى 2005، ونظراً لنجاحها في مهامها تم تكريمها في عام 2013 من خلال إصدار مرسوم رئاسي بتسميتها (قوات الدعم السريع) وإسناد تبعيتها لجهاز الأمن والمخابرات الوطني، وكانت مرجعيتهم في ذلك قانون أجازه البرلمان السوداني في عام 2017 (القاضي، 2026). وهنا أصبحت هذه القوة تحافظ على خصوصيتها وليست جزءاً من المؤسسة العسكرية السودانية، وتمكنت من بسط نفوذها وقوتها من خلال سطوها على المال والدعم السخي من الرئيس البشير أثناء حكمه، ما جعلها تتفوق على المجاميع المسلحة الموجودة بالبلاد؛ وفي ظل ما يشهده السودان من اضطرابات داخلية أبرزها أزمة دارفور، ومشكلة ترسيم الحدود مع دولة جنوب السودان، والوضع الاقتصادي الداخلي، وانعدام التبادل التجاري مع ليبيا، وعدم وجود طرق برية معبدة أو سكك حديدية تربط البلدين، لن تكون علاقات ليبيا بالسودان على المدى القريب ذات أهمية (القاضي، 2026).

وإذا أعدنا النظر في السنوات الماضية وبعد انقلاب البشير عام 1981، فقد تحالف البشير مع الدكتور حسن الترابي وتم فرض النظام الإسلامي وإعلان الهوية الإسلامية للسودان، وهو الأمر الذي أدى إلى تبديل حلفاء وأصدقاء السودان في المحيطين الإقليمي والدولي، وترتب على ذلك تغييرات جذرية في الموقف الاستراتيجي بمنطقة شرق أفريقيا بصفة خاصة وفي القرن الأفريقي، وطوال سنوات التسعينات سعت الإدارة الأمريكية إلى تقديم صورة نمطية عن السودان باعتبارها دولة راعية للإرهاب توفر ملاذات آمنة ومعسكرات للتدريب (حسن، د.ت). وعليه، وضعت الولايات المتحدة السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب عام 1993 بعد ضغوط شديدة من جانب الكونغرس، وبالفعل أصدر الكونغرس في الأول من يوليو عام 1999 قراراً يدين فيه الحكومة السودانية، بل إنه دعا مجلس الأمن لإدانة ما أسماه بـ"غارات اصطياد العبيد" وبفرض حظر جوي كامل على جنوب السودان في ظل رئاسة جورج بوش . وعلى الرغم من انشقاق الدكتور حسن الترابي والمؤتمر الوطني بزعامة الرئيس عمر البشير ووضع حسن الترابي رهن

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاعتقال، إلا أن الولايات المتحدة أخذت تراقب التطورات بحذر شديد واستمرت على نهجها المتشدد في التعامل مع السودان (حسن، د.ت).
اتسمت العلاقات السودانية الإقليمية بالتوتر وخاصة في أعوام التسعينات لأن أمريكا أرادت عزل واحتواء النظام الحاكم في السودان، وبذلك فإن هذه المواقف أثرت سلبياً على الدول المجاورة للسودان وعلى العلاقات المصرية السودانية؛ وفي أواخر التسعينات أشار الرئيس كلينتون في خطاب تكليف مبعوثه الأممي للسودان هاري جوستون لتحقيق التسوية السلمية في السودان، وذلك يصطدم بالمساعي المصرية والليبية وجهودها المشتركة للتسوية السلمية في السودان تحت إطار وحدة التراب الوطني السوداني. ومع تلك الجهود، استمر الصراع في السودان وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر لأن أمريكا وضعت السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب، إلا أن إعطاءهم معلومات عن أسامة بن لادن وخرائط الأماكن الاستراتيجية لهم لأنه كان مقيماً في السودان، دفعت أمريكا لتخفيف العقوبات مع شروط حتى يستعيد السودان صورة إيجابية في المحيطين الإقليمي والدولي وإن الحفاظ على وحدة التراب الوطني السوداني يستلزم أمرين: أولهما التأكيد على المبادرة المصرية الليبية والاستفادة من العضوية في بعض التجمعات الأفريقية، وثانيهما دعم جهاز المصالحة الوطنية في السودان (حسن، د.ت).

المبحث الثاني: الحرب الأهلية بعد سقوط عمر البشير

في الخامس عشر من أبريل 2024م، أتمت الحرب الأهلية السودانية عامها الأول، مسفرة عن خسائر بشرية واقتصادية واجتماعية هائلة، تتطلب عشرات الأعوام ومئات المليارات لإعادة ما دمرته الحرب من بنية تحتية، وما بددته من قدرات اقتصادية، وما قوضته من قواعد الأمن المجتمعي والسلم الاجتماعي، سواء بين أبناء المناطق، أو بين المكون العسكري والمكون المدني، أو بين أنصار كل مكون منها وبعضهم البعض؛ حيث أصبح التعارض والتضارب والتناقض والتخوين وغيرها من السلبيات، السمة الأبرز للعلاقة بين تلك الأطراف (خطاب، 2026). وبمناسبة مرور عام على تلك الحرب المستعرة، وبعد تنحية الرئيس السوداني السابق عمر البشير في 2019/4/10م، تنازع التياران -المدني والعسكري- في السودان على الحكم والوصول للسلطة بصورة مؤقتة إلى أن يتم ترتيب الأوضاع الداخلية لنقل الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة، وما كادت تلك المرحلة تصل إلى نهايتها وتبدأ إجراءات استحقاقها، حتى انقلب العسكريون على المدنيين للاستئثار بالسلطة والانفراد بحكم البلاد، حيث قاد البرهان انقلاباً ضد حكومة عبد الله حمدوك، التي كانت تمثل المكون المدني في السلطة الانتقالية، وذلك في 2021/10/25م (خطاب، 2026). وما لبث الصراع على السلطة أن انتقل إلى جناحي الحكم العسكري نفسه، وهما: الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، قائد القوات المسلحة والرئيس الفعلي للسودان، ونائبه الفريق أول محمد حمدان دقلو الشهير باسم (حميدتي) قائد قوات الدعم السريع، بسبب الخلاف حول خطة ضم قوات الدعم السريع، التي يبلغ عددها 100 ألف عنصر إلى الجيش، وحول من سيقود القوة الجديدة بعد ذلك (خطاب، 2026).
على الرغم من كون قوات الدعم السريع بدأت كميليشيا قبلية اعتمدت عليها حكومة البشير لقمع التمرد في حرب دارفور خلال الفترة 2003-2005م، وتمت مكافأتها على ما قامت به عام 2013م عبر إصدار مرسوم رئاسي بتسميتها (قوات الدعم السريع)، وإسناد تبعيتها لجهاز الأمن والمخابرات الوطني، وأُتبعت ذلك باعتبارها قوات عسكرية حكومية بناءً على قانون أجازه البرلمان السوداني عام 2017م؛ فإن قوات الدعم السريع ظلت تحافظ على خصوصيتها كميليشيا لا كجزء من الجيش النظامي، واستطاعت خلال فترة التكوين تجنيد ما يزيد على مئة ألف مقاتل وتسليحهم وتدريبهم، مستفيدة من تعدين الذهب والتجارة والتهريب والصفقات التجارية، ومما حصلت عليه من دعم سخي وتأييد قوي من الرئيس السابق عمر البشير؛ ما جعلها تتفوق على جميع الجماعات المسلحة غير النظامية الأخرى، وبرزت كثقل موازن للقوات المسلحة السودانية، وهو ما تمثل في قدرتها على نشر آلاف المقاتلين المتمرسين في القتال في مواقع استراتيجية شملت المناطق الحضرية والحدودية (خطاب، 2026).
حرص قائد قوات الدعم السريع (حميدتي) على بناء علاقات سياسية مستقلة مع القوى الكبرى، وهو ما تجسد في تطوير روابطه مع جهات قتالية في روسيا ممثلة في المنظمة الروسية شبه العسكرية (فاغنر)، وهي شركة عسكرية خاصة شاركت في العديد من الصراعات المنتشرة حول العالم مقابل الحصول على المال (خطاب، 2026). كما سعى (حميدتي) إلى بناء علاقات قوية مع القوات الحاكمة في الشرق الليبي،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومع بعض الدول الإقليمية (الإمارات العربية المتحدة)، والأفريقية منها خاصة (أوغندا، وجيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، وجنوب أفريقيا)؛ وقد تحسنت تلك العلاقات في زياراته لتلك الدول في 27 ديسمبر 2023م، والتي تزامنت مع سيطرة قواته على ولاية (الجزيرة) المحورية وسط البلاد، واستقباله من قبل قادتها استقبالاً رسمياً وحفاوة بالغة، وتأكيده عبر حسابه في منصة (إكس) أنه قدم لمضيفيه في محطات جولته المختلفة شرحاً لأسباب اشتعال الحرب، وخارطة الطريق التي يطرحها للوصول إلى الحل الشامل الذي يحقق السلام في السودان، الأمر الذي اعتبره قائد مجلس السيادة السوداني (عبد الفتاح البرهان) اعترافاً رسمياً من تلك الدول به، ودعماً لخروجه ضد الجيش والشعب السوداني (خطاب، 2026).

على الطرف الآخر، سعى (البرهان) إلى توطيد علاقته مع مصر، التي أيدت الطرف الرسمي الحكومي والوطني المتمثل في جيش السودان وحكومته الرسمية المعترف بها دولياً، فكانت المحطة الأولى لزياراته الخارجية بعد اشتعال الحرب في السودان وذلك في 29 أغسطس 2023م، وأعقبها بزيارة جنوب السودان، ثم قطر في 7 سبتمبر 2023م، ثم إريتريا. كما أعاد (البرهان) التوجه صوب إيران عبر وزير خارجية السودان (علي الصادق علي) في 2024/2/5م، والتي كانت الزيارة الأولى بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أكتوبر 2023م ليتزود منها بالسلاح، وخصوصاً الطائرات المسيرة (خطاب، 2026). وكان لهذا التوازن العسكري والاقتصادي والسياسي الذي حافظ عليه الطرفان دوره في إشعال شرارة الحرب من جهة، والاستمرار فيها، وعدم قدرة أحدهما على حسمها عسكرياً على مدى الشهور الماضية من جهة أخرى (خطاب، 2026).

أسهمت طبيعة الحرب في السودان في استمرارها وتأخر حسمها؛ حيث تُعد من الحروب غير المتماثلة التي تنشب بين خصمين تختلف قوتهما العسكرية النسبية بوضوح، ويلجأ فيها أحدهما إلى تكتيكات غير تقليدية لكسر فوارق القوة؛ فعلى الرغم من احتراف الجيش السوداني وتميزه على قوات الدعم بقوته الجوية، فإن هذه الميزة قد تلاشت تماماً عندما بدأت الحرب نتيجة انتشار قوات الدعم السريع داخل الأحياء السكنية وسيطرتها على المقار الحكومية، ما جعل الجيش عاجزاً عن استهدافهم عبر الغارات الجوية حفاظاً على أرواح المدنيين؛ وكان لذلك التكتيك دوره في تمكن الميليشيات المتمردة من السيطرة والانتشار في العديد من المدن والولايات السودانية في الشهور الأولى من الحرب (خطاب، 2026). يمثل الصراع في السودان تهديداً مباشراً للأمن الوطني والقومي السوداني، وهذا الصراع المستمر له انعكاس مباشر على الأمن الوطني والقومي الليبي، خاصة بعد دخول طرف ليبي في الصراع الدائر في السودان (خطاب، 2026).

إذا كان السودان يتأثر بواقع جواره، فإن الأمر ينطبق على ليبيا سلباً؛ إذ تتأثر بذات الفاعلية وأكثر، نظراً لتميز موقعها الجغرافي وما تمتلكه من ثروات، مما يجعلها عرضة للأطماع الاستراتيجية وتداعيات النزاعات الإقليمية .(Salem, 2025)هذا ما جعل ليبيا مقصداً للهجرات بحثاً عن الاستقرار، وهو ما يتطلب فهماً عميقاً لآثار عدم الاستقرار في دول الجوار على الأمن الليبي من منظور أفريقي .(Aburrgega, 2025) إن حرب السودان تشكل تهديداً للأمن الإقليمي، وتزداد خطورتها في ظل التحولات في التحالفات الدولية التي تؤثر بشكل مباشر على خيارات الأمن القومي الليبي (Mohammed, .(2025ويعتبر النزاع بيئة مثالية لنمو الأنشطة الإرهابية، كما أن الفراغ الأمني الذي تخلفه الحروب يعزز من فرص التهديدات غير التقليدية، بما في ذلك الجرائم الإلكترونية التي باتت تتطلب استراتيجيات مكافحة حديثة .(Hanish, 2025) أما على الصعيد الداخلي، فقد واجهت الدولة الليبية تحديات كبرى بعد عام 2011 في بناء هويتها الوطنية كركيزة للدولة الحديثة (Alwrfali, 2026)، وهو ما أثر على قدرتها في التعامل مع الأزمات الخارجية. وتلعب البنية الاجتماعية والقبلية دوراً محورياً في reproduction of powerأو إعادة إنتاج السلطة داخل ليبيا، مما يؤثر بدوره على السياسات المتبعة في إدارة ملفات الجوار .(Omar, 2025) وفيما يخص مثلث (الأمن، والهجرة، والإرهاب)، تبرز تحديات ضبط الحدود البرية والبحرية، حيث تتطلب حماية الشواطئ الليبية التي يتجاوز طولها 1800 كم فهماً عميقاً للتحديات القانونية والأمنية المرتبطة بالقرصنة البحرية والتهريب .(Al-Amouri, 2025)كما أن أي خلل في هذا المثلث الأمني يتفاقم بسبب الأزمات الاجتماعية والاضطرابات التي قد تشهدها المجتمعات المحلية في المدن الحدودية .(Abdullah, 2026)

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إن تعزيز الأمن الوطني الليبي لا يقتصر على الجانب العسكري فحسب، بل يتطلب ربط الاستقرار الأمني بالسياسات المالية والضريبية التي تشكل القاعدة الدستورية للاقتصاد الليبي (Alallam & Mohamed, 2026)، لضمان قدرة الدولة على مواجهة كافة التهديدات العابرة للحدود.

الفصل الثاني: استراتيجية الأمن الوطني الليبي

تتأسس استراتيجية الأمن الوطني العام الداخلي في ليبيا اليوم على جملة من الاستحقاقات والمقومات التي تتطلبها الحالة الأمنية الليبية الراهنة والمتوقعة، وكذلك المرجعية السياسية الوطنية، بالإضافة إلى المبادئ التي يقرها الدين الإسلامي الحنيف فيما يتعلق بالعدل والإحسان وحقوق الإنسان. وتتواصل هذه الاستراتيجيات أيضاً مع الرؤية الوطنية للدولة الليبية الجديدة ومرجعيتها الدستورية، ومع الالتزامات الدولية لحفظ الأمن والسلم الدوليين وحقوق الإنسان. وتُعرّف الاستراتيجية بأنها عبارة عن مجموعة الأهداف الواقعية لتحقيق الأمن الوطني العام خلال وعاء زمني معين، والطرق الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، والوسائل المتاحة التي تساعد على تحقيقها .

تهدف استراتيجية الأمن الوطني العام إلى حماية الوطن من الأخطار التي تأتي عبر الحدود والسيطرة على نقاط العبور. وبما أننا تطرقنا للحدود والجانب السياسي، فإننا نذكر ولاية دارفور لما تشكله من أهمية استراتيجية:

- تمثل دارفور عمقاً استراتيجياً لليبيا، فهي قريبة من مناطق الجنوب الليبي التي تتواجد فيها مصادر الطاقة.
- وجود تداخل اجتماعي، وخاصة أن قبائل الزغاوة لها امتداد في ليبيا، لذلك تُخشى إمكانية تحول أراضيها إلى مأوى للاجئين، وهو ما يحدث خاصة بعد عام 2011.

المبحث الأول: الحدود الليبية السودانية ومسألة الأمن

تعد دراسة الحدود السياسية للدولة الليبية مع السودان ضرورية منذ نشأتها عندما كانت البلاد ضمن الإمبراطورية العثمانية منتصف القرن السادس عشر، ثم أصبحت مستعمرة إيطالية منذ بداية القرن العشرين عام 1911؛ إلا أن إيطاليا لعبت الدور الأكبر في تعيين الحدود الليبية مع دول الجوار بشكل عام، حيث تبين من خلال الدراسة أن جزءاً كبيراً من الحدود الليبية عبارة عن خطوط مستقيمة مترامية الأطراف تمر في مناطق صحراوية تكاد تكون خالية من السكان. كما يتناول البحث أيضاً تتبع علاقات ليبيا مع دولة السودان، والتي اتسمت بفترات من التقلب بين التقارب والتباعد على مر السنين.

تقع ليبيا في شمال القارة الأفريقية، وتأتي في المرتبة الرابعة على مستوى القارة من حيث المساحة (بعد الجزائر والكونغو الديمقراطية والسودان)، وترتبط ليبيا مع السودان بعلاقات ذات امتدادات تاريخية عميقة منذ عهود قديمة وبعد ظهور الإسلام، وفي العصر الحديث على كافة المستويات، فضلاً عن وجود تداخل عرقي على الحدود بين الدولتين، كما لعب موقع ليبيا دوراً مهماً كونه حلقة وصل بين أوروبا وأفريقيا. وقد دفع ذلك الرحالة الألماني رولفس (Rolfs) إلى القول إن من يريد السيطرة على السودان وتشاد والنيجر يجب عليه أن يسيطر على ليبيا.

الحدود الليبية مع السودان:

تتميز الحدود السودانية - الليبية بأنها حدود مفتوحة على أرض ذات طبيعة طبوغرافية متنوعة ما بين الجبال، وأشهرها سلسلة جبال عوينات، وأراضٍ منبسطة وصحراوية. غير أن هذه الطبيعة الجغرافية لم تؤدِ إلى تكامل تجاري واقتصادي فاعل بسبب العوامل الجيوسياسية التي شكلت طريقة تعامل الدولتين مع هذه الحدود، حيث مرت الدولتان بمتغيرات أمنية وسياسية عديدة حدّت من قدرتهما على الاستفادة من هذه الحدود بشكل يعزز الشراكات الثنائية البناءة. تبدأ الحدود من الشمال عند النقطة الثلاثية مع مصر على جبل الغربيات وتتواصل جنوباً على طول خط طول 25 شرقاً لمسافة 223 كم (138 ميل) نزولاً إلى خط عرض 20 شمالاً، ثم تتحول غرباً موازية لخط العرض لمسافة 105 كم (65 ميل)، قبل أن تتجه جنوباً عند خط طول 24 شرقاً، حيث تتحول جنوباً وتمتد لمسافة 56 كم (35 ميل) نزولاً إلى النقطة الثلاثية مع تشاد.

يبلغ طول حدود ليبيا مع السودان حوالي 400 كم وتمثل امتداداً مباشراً للحدود مع مصر، وتنقسم إلى ثلاثة قطاعات: قطاع في الشمال يبلغ طوله حوالي 223 كم ويبدأ عند نقطة حدود ثلاثية (مصر - ليبيا - السودان)

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

عند جبل العوينات، وذلك عند تقاطع دائرة عرض 22 شمالاً بخط طول 25 شرقاً باتجاه عام نحو الجنوب حتى دائرة عرض 20 شمالاً، وهي تقوم على أرضية من "الرق" تعلوها خطوط من العروق. وقطاع أوسط يبلغ طوله حوالي 105 كم يبدأ عندما تنكسر الحدود بزاوية قائمة غرباً حتى يقطعه خط طول 24 درجة شرقاً. ثم يبدأ القطاع الجنوبي والذي يبلغ طوله حوالي 72 كم حيث يمتد خط الحدود ناحية الجنوب حتى تقاطع دائرة عرض 19.30 شمالاً وخط الطول 24 شرقاً، وهي النقطة الثلاثية التي تجتمع عندها أراضي ليبيا والسودان وتشاد.

تم الاتفاق المصري الإيطالي الموقع سنة 1925م، والذي تم فيه تحديد الحدود الليبية المصرية، والتي تنتهي عند نقطة (22.00 شمالاً، 25.00 شرقاً)، فأصبحت الحدود الجنوبية الشرقية لليبيا مع السودان غير واضحة. وكانت السودان حينها تحت الحماية البريطانية، حيث كانت بريطانيا ترى قبل سنة 1934 أن "مثلث السارة" الواقع في أقصى الحدود الجنوبية الشرقية الليبية يقع ضمن أراضي السودان. وبعد أن احتلت إيطاليا الكفرة الواقعة في الركن الجنوبي الشرقي من ليبيا عام 1931م، حيث توجد بعض القمم الجبلية ذات الأهمية الاستراتيجية، وبشكل خاص جبل العوينات، كانت بريطانيا تخشى من سيطرة إيطاليا عليه وأن يتم تحويله إلى قاعدة استراتيجية متقدمة من أجل الوصول إلى السودان. وبذلك سعت كل من مصر وإيطاليا وبريطانيا للسيطرة على هذه المرتفعات، حيث يمثل جبل العوينات حالياً نقطة التقاء الحدود الليبية المصرية السودانية، ويقع الجزء الغربي منه داخل الأراضي الليبية، بينما ينقسم الجزء الشرقي إلى قسمين: شمالي وجنوبي؛ القسم الشمالي يقع داخل الأراضي المصرية والقسم الجنوبي داخل الأراضي السودانية. وتستند عملية الفصل بين منطقتي السيادة الليبية والسودانية إلى سنة 1934م، حيث تم التوقيع بروما على اتفاقية بين إيطاليا من جهة وبريطانيا ومصر من جهة أخرى، تم بموجبها ضم النصف الغربي من جبل العوينات إلى الأراضي الليبية، والاعتراف بأيلولة مثلث السارة لإيطاليا، وأصبح "مثلث المشرة" ضمن الأراضي الليبية.

تعينت هذه الحدود بعد حوالي تسع سنوات تقريباً على تعيين الحدود الليبية - المصرية، وتم تعيين الحدود الليبية السودانية على أساس اتفاقية سنة 1934م في حدود فلكية في معظمها، وتم تبادل رسائل بين السلطات المصرية والإنجليزية والإيطالية بخصوصها، ومنذ تعيين هذه الحدود في ذلك الوقت لم يسجل كلا البلدين أي اعتراض عليها. ويوجد المعبر الرئيسي بين ليبيا والسودان عند جبل العوينات ويسمى منفذ "جبل العوينات"، بالإضافة إلى وجود منافذ ثانوية أخرى. وقد قامت ليبيا بإنشاء نقاط مراقبة على طول حدودها مع السودان، وكانت هذه الحدود قبل الأحداث التي تعرضت لها الدولة الليبية حدوداً محمية، ويوجد تنسيق بين الجانبين لتأمينها. وبالرغم من عدم وجود أهمية تجارية تذكر لهذه الحدود، إلا أن أهميتها تكمن في خطورتها من الناحية الأمنية، فمثلث الحدود المصرية السودانية الليبية يُعد أحد الهواجس الأمنية التي تشكل خطراً كبيراً على الأمن الليبي والأمن الإقليمي بشكل عام. أما بعد انهيار المؤسسات الأمنية والعسكرية في ليبيا، ظلت الحدود الليبية السودانية غير مراقبة من قبل السلطات الليبية لوقت طويل، وأصبحت منطقة ليست تحت سيطرة الدولة بل تتحكم فيها مجموعات مسلحة بعضها من دول الجوار، وهم عبارة عن مجموعات تمارس الجريمة المنظمة.

تم تشكيل قوة مشتركة ليبية سودانية سنة 2013 تهدف إلى التنسيق بين الجانبين لضبط وإدارة الحدود المشتركة، وإيقاف تسلل المهاجرين غير الشرعيين، إلا أن حالة عدم الاستقرار في ليبيا، ولاحقاً في السودان، فضلاً عن وجود جماعات مسلحة تتبع لحركة العدل والمساواة المناهضة لحكومة الخرطوم والمتمركزة بإقليم دارفور المحاذي للأراضي الليبية، أدت لاحقاً إلى انسحاب القوات الليبية من منطقة الحدود، فأصبحت الحدود شبه مفتوحة لا يوجد سيطرة عليها، وأصبحت السودان ومصر من مصادر الهجرة غير الشرعية المتجهة إلى أوروبا، وإن كانت بشكل عام أقل من الحدود مع تشاد والنيجر. وكثيراً ما شهدت منطقة الحدود الليبية السودانية حوادث اشتباكات بين مهربي البشر، ومسلحي حركة العدل والمساواة السودانية المعارضة، وقوات حرس الحدود من الجانبين. ومن سنة 2019 سيطر الجيش الليبي على معظم الحدود الليبية الجنوبية، ونجحت قوات الجيش الليبي في تأمين الحدود مع السودان والنيجر وتشاد ومصر بشكل كامل، وإفشال كل محاولات توطين العناصر الإرهابية في الحدود الجنوبية على وجه التحديد، وأيضاً المهاجرين غير الشرعيين، وحقق الجيش الليبي نجاحات في محاربة التنظيمات المتطرفة

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

في الجنوب، ونجح في الحد من النشاط الإرهابي بمنطقة القطرون نتيجة العمليات المستمرة هناك لاستعادة الأمن والاستقرار للمنطقة، وأصبحت الحدود مع السودان تحت سيطرة قوات الجيش الليبي.
أما بعد انطلاق الاشتباكات واصطدام المواجهات العسكرية في السودان بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في الخامس عشر من أبريل/نيسان عام 2023، تم تكثيف الدوريات الأهلية بمنفذ العوينات البري بسبب الأحداث التي تشهدها السودان، وأعلن الجيش الليبي في 25 أبريل 2023 إغلاق الحدود مع السودان بسبب الاضطراب الأمني الذي تشهده الخرطوم وعدة مدن بالبلاد، وتم إرسال تعزيزات عسكرية إلى مدينة الكفرة كخطوة احترازية مع استمرار الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع في السودان دون وجود بوادر لحل قريب.

المبحث الثاني: الصراع في السودان وتأثيره على الأمن الوطني الليبي

إذا كان السودان يتأثر بواقع جواره، فإن الأمر ينطبق على ليبيا سلباً؛ إذ تتأثر بذات الفاعلية وأكثر، نظراً لتميز موقعها الجغرافي وعدد سكانها وما تمتلكه من ثروات، مما يجعل كل هذا التميز عامل جذب لمن لديهم أهداف استراتيجية على المدى البعيد، أو لمن أراد الهروب من النزاعات الواقعة في دول الجوار الأفريقي لليبيا. هذا ما جعل ليبيا مقصداً للعديد من الهجرات من القارة الأفريقية بحثاً عن الأمن والأمان والاستقرار، بهدف العبور لاحقاً إلى أوروبا؛ لذلك سيتم التركيز على ثلاثة جوانب تأثرت بها ليبيا من جوارها الأفريقي، وخاصة مثلث الهجرة والأمن والإرهاب.
تُعد حرب السودان الحالية من أخطر الأزمات التي تهدد استقرار القارة الأفريقية، حيث تتجاوز تأثيراتها حدود السودان لتشكل تهديداً مباشراً للأمن الإقليمي والعالمي، خاصة فيما يتعلق بتزايد الأنشطة الإرهابية. ويعتبر النزاع في السودان بيئة مثالية لنمو وتزايد الأنشطة الإرهابية، كما أن الصراعات الداخلية وحالة الفوضى التي تعم البلاد تجعل من السهل على تلك الجماعات استغلال الأوضاع لتحقيق مصالحها. وإن استمرار الحرب التي تتعرض لها المؤسسات الحكومية السودانية قد يؤدي إلى إضعافها أو حتى انهيارها في بعض المناطق. هذا الضعف يخلق فراغاً سياسياً وأمنياً يمكن أن تستغله الجماعات الإرهابية لبسط نفوذها والسيطرة على مناطق نائية أو حدودية (المريض، 2026).
في هذه البيئات الهشة، تتمكن تلك الجماعات من تنظيم نفسها وتوسيع نفوذها دون مقاومة تذكر، خاصة في ظل انشغال أطراف الصراع بالنزاعات الداخلية ومحاولاتها الحفاظ على الأمن في المناطق الاستراتيجية. وهناك تهديد ناتج عن انتشار السلاح وتهريبه عبر الحدود نتيجة تفكيك الأجهزة الأمنية السودانية، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً؛ إذ يسمح هذا الوضع للجماعات المسلحة بالحصول على الأسلحة بسهولة، سواء داخل السودان أو في الدول المجاورة مثل تشاد وليبيا وجنوب السودان، كما أن انتشار السلاح بهذا الشكل يعزز من قدرة الجماعات الإرهابية، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني في المنطقة، ويمكن تلك الجماعات من تنفيذ عمليات إرهابية بفعالية أكبر. لقد بنت ليبيا هذه التحالفات وفقاً لاستراتيجيتها في المنطقة في ذلك الوقت، وهي مساندة المحور الاشتراكي، أما الآن فقد تغيرت الاستراتيجية الليبية في المنطقة نتيجة بعض العوامل الداخلية والخارجية، وتتعلق أزمة دارفور بالأمن الليبي بشكل مباشر مما يمثل تهديداً للأمن الليبي (الحر، 2026).
لم يتراجع هذا الدور التأثيري الليبي كثيراً وإن اختلفت الأنماط والدوافع؛ فليبيا بعد ذهاب القذافي لديها مساران مختلفان تماماً في التعامل مع السودان؛ فالحكومة الليبية في طرابلس تحاول السيطرة على الأوضاع وبناء علاقات حسن جوار ولعب دور إيجابي في كل قضايا المنطقة، بينما دخلت القيادة العامة للجيش بقيادة المشير حفتر في الصراع السوداني وأصبحت داعماً مباشراً لقوات الدعم السريع. وإن المساعي التي تبذلها الحكومة الليبية لدعم الملف الأمني لن تنجح في ظل عدم امتلاك السيادة الوطنية على كل الجغرافيا داخل حدود الدولة الليبية؛ لذلك تظهر صعوبات كبيرة بين مثلث (الأمن، والهجرة، والإرهاب)، فإن هذا المثلث أثر على ليبيا من ناحية الهجرة وأثر على أمنها. فمسألة الأمن الشامل واتخاذ سياسات استراتيجية أمنية هي ما يفرض حتمية السيطرة على أزمة الهجرة والحد من تأثيرها على الأمن الوطني والقومي؛ حيث تشير الأرقام إلى أنه -شهرياً- يعبر الحدود الليبية أكثر من 5000 مهاجر بمعدل يصل إلى 60,000 مهاجر من جنسيات مختلفة يحاولون العبور باتجاه أوروبا حسب الإحصائيات في العشر سنوات الأخيرة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

شهدت ليبيا تدفق الملايين، وتأكد ذلك من خلال مؤتمر صحفي أكد فيه السيد عماد الطرابلسي، وزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، أن أعداد الهجرة غير الشرعية تزيد عن مليون ونصف المليون، وأن هناك خططاً استراتيجية للدولة الليبية لترحيل كل من دخل البلاد بطرق غير شرعية لما له من تأثير أمني ديموغرافي، خاصة في ظل عدم وجود استراتيجيات أمنية لحماية الأمن القومي من هذا الوضع الخطير؛ وكذلك تبرز ضرورة الحد من ظاهرة الإرهاب التي هي أحد مخرجات الحرب والفوضى. لا شك أن الحروب الأهلية تمثل عائقاً كبيراً أمام الدول للقيام بمهام حماية الأمن الحدودي في المنافذ البرية والبحرية، والحد من الجريمة المنظمة وانتشار جريمة الاتجار بالبشر، خاصة في دولة مثل ليبيا ذات المساحة الجغرافية الواسعة وارتباط حدودها مع أكثر من دولة، وشاطئ بحري يبلغ طوله أكثر من 1800 كم، كل هذه العوامل تظل من فرص السيطرة الأمنية في ظل وجود دولة تملك المقومات للسيطرة على كافة المنافذ البحرية والبرية (المريض، 2026).

ولكل ذلك، يظل السؤال اليوم: كيف تتمكن دولة مثل ليبيا من القيام بهذه المهمة الخاصة بعد تدمير قدراتها الأمنية والعسكرية التي كانت جزءاً من عوامل الحماية لأمنها وسيادتها ومحاربة الجريمة نفسها، وتعاونها مع جوارها الأوروبي والعربي والأفريقي من أجل الحد من تلك الأزمات ومنها: أزمة الهجرة غير الشرعية والنظامية، وتجارة المخدرات، والجماعات المتطرفة الإرهابية؟

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة الصراع في السودان وتأثيره على الأمن القومي الليبي، وقد قُسمت إلى عدد من المباحث؛ تناول الأول منها تاريخ الصراع في السودان، والحرب الأهلية في عهد عمر البشير، والحرب الأهلية بعد سقوط نظامه. بينما ناقش المبحث الثاني استراتيجية الأمن الوطني الليبي، متطرقاً إلى الموقع الجغرافي لكل من ليبيا والسودان، إضافة إلى تأثير الصراع في السودان على الأمن الوطني الليبي. سعت هذه الدراسة إلى فهم حالة الصراع في السودان وتعقب ما أفرزته عدد من المبادرات الدولية والإقليمية؛ إذ تسببت هذه الأزمة في نزوح ولجوء ملايين من أبناء الوطن، وأتت على مقدرات التنمية الاقتصادية التي أثرت بدورها على الاستقرار الاقتصادي والأمن الغذائي.

كما أثرت هذه الأزمة على ليبيا من ناحية الهجرة غير الشرعية، مما سبب ضغطاً على الدولة الليبية في زيادة أعداد اللاجئين، كونها نقطة عبور إلى أوروبا، فضلاً عن تأثيرها على الأمن والاستقرار؛ إذ إن تزايد التوترات في السودان قد يؤدي إلى تدفق اللاجئين إلى ليبيا، مما يزيد من الضغط على الموارد والخدمات المحلية. ومن ناحية أخرى، فإن تصاعد النزاعات في السودان قد يعزز النشاط للجماعات المسلحة وتهريب السلاح عبر الحدود، مما يزيد من زعزعة الأمن في ليبيا.

التوصيات

بناءً على ما تقدم، يوصي الباحث بما يأتي:

1. العمل على تحقيق الاستقرار وتقوية الإرادة السياسية في ليبيا.
2. رفض التدخلات الأجنبية التي لا تراعي المصالح العامة لشعوب المنطقة، خاصة في حالتي ليبيا والسودان.
3. العمل على تكوين رؤية عربية أفريقية مشتركة تتبنى الحفاظ على وحدة أراضي السودان وليبيا، وتتخذ موقفاً حازماً للحفاظ على الكيان السوداني والليبي موحداً.
4. العمل على تنسيق مراقبة الحدود الليبية السودانية مع دول الجوار، خاصة تشاد ومصر.
5. العمل على تعزيز أمن حدود الدولة بشكل عام، وخاصة الحدود الجنوبية، واستخدام التقنيات الحديثة في مراقبة الحدود، والعمل على القضاء على التهريب والتسلل عبرها.
6. العمل على معالجة مواطن الضعف في الحدود الليبية مع دول الجوار الأفريقي بشكل عام.
7. تشكيل لجنة أمنية مشتركة بين ليبيا ودول الجوار للنظر في وضع آليات لمواجهة القضايا المتعلقة بأمن الحدود .

Compliance with ethical standards

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Disclosure of conflict of interest
The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

[1] البعباع، عبد السلام محمد. تأثير الصراع المسلح على الأمن القومي الليبي. الهيئة الليبية للبحث العلمي.

[2] دوبح، سالي عبدالله. الحروب الأهلية في السودان.

[3] الخطاب، يوسف كامل. عام من الصراع في السودان. مركز الخليج للأبحاث.

[4] القاضي، أبو القاسم محمد مصباح. ليبيا والسودان: العلاقات السياسية ومشكلات الحدود - دراسة في الجغرافيا السياسية. الأكاديمية الليبية للدراسات العليا.

[5] المريض، رجب ضو. الصراع في السودان والتحديات الأمنية للسلطات الليبية. المركز الدولي للهجرة والشؤون الإنسانية، بني وليد، ليبيا.

[6] البغدادي ،عبدالسلام (2026). وقائع الأزمة السودانية 2023-2024م، تقديرات والأفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن.

[7] حسن، حمدي عبدالرحمن. (د.ت). السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الأفريقي. مجلة السياسة الدولية، 111.

[8] Abdullah, R. A. M. A. (2026). Social Determinants of School Violence in Secondary Education: An Exploratory Study in the City of Gharyan. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, *2*(1), 222-238. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.110

[9] Aburrgega, K. I. R. (2025). The Impact of Political Stability on Development in Libya According to the African Perspective. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 590-605.

[10] Al-Amouri, R. A. (2025). Maritime Piracy: Reality, Challenges, and Solutions (A Reading in Public International Law). *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, *1*(2), 590-605. https://doi.org/10.65420/cjhes.v1i2.67

[11] Alallam, H. M., & Mohamed, A. (2026). The constitutional basis of tax policy in Libya: A legal-economic analysis. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, *2*(1), 90-102. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.97

[12] Alwrfali, A. O. A. (2026). The Impact of National Identity on Building the Modern State: Libya Post-2011 as a Case Study. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, *2*(1), 627-642. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.150

[13] Hanish, S. A. S. (2025). The Social Dimensions of Cybercrime and Strategies for Combating It. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, *1*(2), 400-410. https://doi.org/10.65420/cjhes.v1i2.49

[14] Mohammed, K. N. (2025). National Security in Light of the Transformations of International Alliances. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, *1*(2), 411-417. https://doi.org/10.65420/cjhes.v1i2.50

[15] Omar, A. A. (2025). The Role of the Tribe in the Reproduction of Power in Libya. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, *1*(2), 443-455. https://doi.org/10.65420/cjhes.v1i2.53

[16] Salem, A. A. (2025). The Historical Context of the Formation of the Libyan State before 1951. *Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies*, *1*(2), 328-334. https://doi.org/10.65420/cjhes.v1i2.40

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).